الإعلام الأمني وتحديات الأمن المجتمعي في ظل الأدوار الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أ. فؤاد جدو ـ جامعة بسكرة ـ
أ. حرزالله محمد لخضر ـ جامعة بسكرة ـ

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة أمنية اتصالية للتعامل مع بيئة الإنفتاح والانكشاف الإعلامي ونماذج التواصل الحديثة، والتركيز على أهم التحديات الجديدة التي تهدد الأمن المجتمعي مع تقديم بعض التوصيات لمجابهتها وتحقيق متطلبات الإعلام الأمني.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الأمني، الإنكشافية الإعلامية، الشرطة المجتمعية، الأمن المجتمعي.

Résumé:

Cette étude vise à présenté une approche sécuritaire et de communicative pour faire face à l'environnement de l'exposition et de l'ouverture des médias et les modèles de communication modernes, et basé sur les plus importants nouveaux défis qui menacent la sécurité sociale, avec la présentation des quelques recommandations pour les affronté et atteindre les exigences de média de sécurité.

Mots-clés: média de sécurité, l’exposition médiatique, police communautaire, sécurité de société.

مقدمة:

يعتبر الأمن من أخص الغايات والمقاصد التي أجمعت النظم السماوية والوضعية على أهميتها وضرورتها لقيام الدين والدنيا، ويأتي في صدارة اهتمامات كل الشعوب والأمم والحكومات لأنه شرط التقدم والتنمية في كل المجالات الحيوية، وبغيابه أو اختلاله تضطرب مسالك الحياة ويفسد النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتعليمي للدول.

وفي ظل التحولات الجذرية التي يشهدها عالم اليوم، ظهرت العديد من التحديات والتهديدات الجديدة التي تمس النسق العام للمجتمع وتؤثر على أمنه الفكري والأخلاقي والعقائدي والثقافي ومن ثم تجره نحو سلوكيات منحرفة وعادات ناشزة عن القيم الوطنية وآدابها، ويزداد الأمر خطورة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال وانخراط فئات المجتمع في استهلاك موادها والتفاعل مع مخرجاتها لاسيما فئة الشباب والأحداث (دون سن الرشد)، وشغفهم بمستجداتها وولعهم وتفاعلهم معها دون إدراك لعواقبها و مخاطرها، وهذا ما ولد أنواعا جديدة من الجرائم، كالجريمة الإلكترونية التي تجعل من هذه التكنولوجيات وسيلة للاعتداء على الآخرين أو الإيقاع بالضحايا أو التغرير بهم وتجنيدهم نحو جهات مشبوهة وشحن عقولهم بأفكار ضالة، الأمر الذي يدفع لزاما نحو ضرورة تحديث الأنظمة والأساليب الأمنية لتصبح أكثر تحكما وتفاعلا مع هذه التحولات الجديدة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبرز أهمية تفعيل إستراتيجية الإعلام الأمني كمقاربة أمنية اتصالية للتعامل مع بيئة الانفتاح الإعلامي ونماذج ووسائل التواصل الحديثة، وسننطلق في دراستنا من الإشكالية التالية:

ما هي منهجية تحقيق الإعلام الأمني في ظل الأدوار الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقة ذلك بالأمن المجتمعي؟

1- **التطور المفاهيمي والوظيفي للأمن: من المفهوم التقليدي إلى منطق الأمننة:** لقد مر مفهوم الأمن عبر سيرورته التاريخية بعدة مراحل في سبيل اكتمال بنائه النظري والمفاهيمي، وفي كل مرحلة يتشبع مصطلح الأمن بمفاهيم ومقاربات جديدة تغني حقله الدلالي وتعطيه أبعادا سوسيولوجية ونفسية جديدة.

فقد كان يقصد بالأمن في أوضاعه الأولى: **انعدام الحرب والاقتتال**، واعتبر من أخص الوظائف المحتكرة للدولة، " إلا أن الدراسات النقدية المتعاقبة رفضت هذا الطرح (ربط مفهوم الأمن بالحرب)، ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها "يوهان قالتونغ" Johan Galtung بدعوته إلى "السلام الإيجابي " Positive Peace "وكينيث بولدينغ" Kenneth Boulding بمفهومه الخاص ب " السلام المستقر " Stable Peace".فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنيوي) في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فهو يتجلى في وجود اختلالات في الدخل بين الفئات الاجتماعية بحكم استغلال فئة/فئات مجتمعية للبنية السوسيو- سياسية في خدمة مصالحهم الاقتصادية. وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير " إيقون بار " Egon Bahr المقدم للجنة(Palme) **1983** والذي عنونه "الأمن المشترك" Common Security، ويرى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، وفضلا عن ذلك، فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات "المافيا" والمنظمات الإرهابية.

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة ك " الأمن المتكامل " Security Comprehensive (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، و"الشراكة الأمنية"Security Partnership (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، و"الأمن المتبادل " Mutual Security (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى ") الأمن التعاوني " Cooperative Security (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة ومؤسساتها الرسمية دورا حصريا في تحديد ماهية التهديدات وسبل مواجهتها.[1]

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ظهر تحول في مفهوم الأمن من خلال ربطه **بتحقيق التنمية**،"حيث **انتقلنا من أمن الدول إلى أمن الأفراد وأصبح الفرد هو المحور الرئيس في بناء أي تصور داخلي أو خارجي**، وتحول مفهوم الأمن إلى الأمن الإنساني، وبناء عليه يمكن أن نعرف الأمن حسب باري بوزان Barry Busan بأنه: "العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية" [2]. وعلى إثر هذا **ظهر الأمن الجماعي والأمن القومي والاقتصادي** وغيرها من أبعاد الأمن المختلفة.

وفي هذا الإطار أيضا عرف **روبرت ما كنمارا** Robert McNamar ، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق، "جوهر الأمن" عندما قال: **" الأمن عبارة عن التنمية. ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة."** . حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون.[3]

أما **هنري كيسنجر** Henry Kissinger فيرى بأن: "الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء."[4] وهذا

التعريف يحدد مفهوم الأمن في كل تصرف يكون سببا في الاستقرار واستتباب الأمن دون تحديد لضوابط وإجراءات هذا التصرف، كما يشير إلى البعد التشاركي من قبل كل أفراد المجتمع ومساهمتهم في الحفاظ على بقائهم، فهذا التعريف للأمن يمثل النزعة البراغماتية لتوجهات السياسة الأمريكية التي تبرر كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية ومهما كانت عدوانية لتحقيق أمنها القومي والداخلي.

وقد عرف تقرير الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة الأمن انطلاقا من البعد الإنساني بأنه: "**هو التحرر من التهديدات التي تتعرض لها القيم الإنسانية**"[5] ونستخلص من خلال هذا تعريف أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم على أن:

- الفرد أو الإنسان هو جوهر الأمن.
- أمن الأفراد يرتبط بأمن الدول "بقاء المفهوم الواقعي مسيطرا ".
- إيجاد آليات ومؤسسات جديدة تعمل على ضمان الأمن .

إلى جانب النقاط التي جاءت في التقرير يمكن أن نحدد نقطتين أساسيتين يرتكز عليهما الأمن الإنساني وهما **التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة**، إلى جانب ذلك هناك العناصر التالية: [6]

- تهديدات من الدولة "التعذيب والملاحقات وكبت الحريات ".
- تهديدات من جماعات أخرى " التوتر العرقي".
- تهديدات من أفراد وعصابات "الجريمة".
- تهديدات ضد المرأة والأطفال.
- تهديدات تمس النفس البشرية " المخدرات".

ولم يتوقف التطور المفاهيمي للأمن عند هذا الحد بل استمر باستمرارية التحول على الصعيد الدولي وحركية الأحداث، فأحداث 11 سبتمبر 2001 أعطت تحولا في بناء تصور شامل حول الأمن حيث أصبح أولوية و يندرج في جميع المجالات ولم يعد مجرد مفهوم بسيط يتمثل في تحقيق الأمن من خلال محاربة التهديدات التقليدية، بل أصبح **منطقا يقوم على مجموعة من التصورات تمس جميع الميادين سواء كانت سياسية عسكرية أو اقتصادية وحتى أمنية**

وإعلامية، وبالتالي أصبح **منطق الأمننة** Securitization هو الركيزة الأساسية في التفاعلات الدولية والداخلية، هذا التحول ناتج عن التحول في **طبيعة التهديدات** وكذا في دور الفواعل، ففي السابق كانت التهديدات تقليدية وهي الخطر الداخلي كالإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة والفساد وكل هذه التحولات دفعت إلى تبني رؤى جديدة في مسألة تحقيق الأمن.

"وقد ارتبط ظهور **مفهوم "الأمننة"** Securitization في منتصف التسعينيات بتحولات التفاعلات الدولية وتغير طبيعة المخاطر والتهديدات، بحيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية، وإنما باتت تشمل أبعاداً بيئية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن ثم تمددت مساحة الأمن لتشمل مختلف الأبعاد سالفة الذكر بظهور مفاهيم الأمن البيئي والأمن الاجتماعي وأمن الطاقة والأمن المائي والأمن الثقافي وغيرها من المجالات التي اخترقها الأمن نتيجة لتصاعد وتيرة التهديدات، وترافق ذلك مع اتساع نطاق اختصاصات المؤسسات الأمنية لمواجهة التهديدات المستحدثة، مما أدى لإحداث تحولات هيكلية في مفاهيم السياسة والدولة والمجال العام في مختلف دول العالم، بغض النظر عن الاختلاف في طبيعة النظم السياسية." [7]

وفي العصر الحديث أحدثت العولمة بمختلف وسائلها الإعلامية والثقافية والتكنولوجية والمؤسساتية عدة تحولات مست العديد من المضامين والمفاهيم المتعلقة بالأمن، إذ تغيرت طبيعته تبعا لتنوع طبيعة التهديدات الرقمية والتكنولوجية الحديثة. ومن هنا طُرح مفهوم " **الإعلام الأمني**" كأحد اختصاصات العلوم الأمنية التي فرضتها النظم والتحديات الجديدة والطبيعة التكوينية للمجتمعات الحديثة القائمة على الذكاء المعرفي والتواصل الاجتماعي والثورة التقنية والمعلوماتية أين بات لزاما التكيف مع هذه المستجدات وتطوير آليات العمل الأمني.

2- مفهوم الإعلام الأمني ومقوماته.

2-1-مفهوم الإعلام الأمني: إن الأمن يشكل كلاً متكاملا وقد تطور عبر الحقب التاريخية على حسب الحاجة لتظهر عدة أنواع من الأمن تكوّن بمجموعها الاختصاصات الحديثة للفكر الأمني، وقبل التطرق لمفهوم الإعلام الأمني تود الإشارة إلى أهم فروع وأنواع الأمن لارتباطها الوثيق بالموضوع قيد الدراسة:

1- **الأمن الخارجي**: ويقصد به حماية التراب الوطني من أي اعتداء وحماية السيادة الوطنية من أي افتئات عليها، وهذه مهمة القوات المسلحة بأفرعها وأسلحتها المختلفة.

2- **الأمن الداخلي**: ويقصد به أمن الدولة والأفراد والمؤسسات وحماية الأرواح والأموال والأعراض والمنشآت العامة والخاصة من أي عدوان، ومكافحة الجريمة سواء أكانت فردية أو منظمة، وهذه مهمة الشرطة بأجهزتها المختلفة.

3- **الأمن القومي**: ويمتد مجاله ليشمل ما هو خارج حدود الوطن وحمايته لا تتوقف على جهد القوات المسلحة وحدها ولكنها تشمل منظومة متكاملة من الأنشطة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع دول الجوار وغيرها مما يحقق عمقا استراتيجيا للوطن في كل اتجاه.

4- **الأمن السياسي**: ويقصد به مواجهة أي محاولات لزعزعة الاستقرار وإشاعة الخوف وسيادة العنف مما يعوق الحياة الآمنة المستقرة للمواطنين ويهدد جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[8]

ويأتي في مقدمة الاختصاصات الحديثة للأمن **الإعلام الأمني** وهو مفهوم يزاوج بين الوظيفة الإعلامية والأمنية، ويعرف على أنه: "نمط إعلامي هادف يخدم الموضوعات والقضايا الأمنية ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع، موجها إلى الجمهور العام والخاص، ومستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسوم وألوان ومؤثرات فنية أخرى، معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية." [9]

فالإعلام الأمني هو فرع من فروع الإعلام المتخصص، نشأ في الأصل نتيجة للحاجة إلى حرفيين متخصصين في إعداد رسائل توعوية ذات تأثير عالي في المجال الأمني، فهو في هذا مثله مثل الإعلام الصحي أو الإعلامي التعليمي.

إن الإعلام الأمني في مفهومه الظاهر له رجاله وخبراؤه وهو يهتم في المقام الأول بحملات التوعية المتعلقة بالموضوعات الأمنية والتي منها الجريمة والتخريب والإرهاب والمخدرات ...الخ، كما يهتم أيضا بدراسة الموضوعات الأمنية وتعامل وسائل الإعلام معها مثل نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام أو دراسة الصور الذهنية لرجال الأمن في وسائل الإعلام...الخ.[10]

فالإعلام الأمني هي مقاربة أمنية تندرج ضمن الاختصاصات الحديثة للأمن، نظرا لتنامي الوعي بأهمية وخطورة الرسالة والوسيلة الإعلامية في هذا العصر، إذ لا بد من وجود إدارة تتخصص في المعالجة الأمنية للجرائم وإدارة المخاطر باستخدام نظم المعلومات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات لنشر الوعي وترسيخ قيم المواطنة والتشاركية في الحفاظ على الأمن المجتمعي وتحقيق غايات الأمن.

2-2-غايات الإعلام الأمني: يمكن حصرها في ثلاث غايات رئيسة وهي:

أ- الغايات الإعلامية الوقائية: وتشمل ما يلي:

- ✓توعية الأفراد بكل ما من شأنه الحفاظ على أمنهم وسلامتهم الشخصية وممتلكاتهم وأغراضهم وتبصيرهم بأساليب منع وقوع الجرائم بكافة أنواعها وأشكالها وتضييق الفرصة أمام الراغبين في ارتكابها.
- ✓تعريف أفراد المجتمع بالقوانين الجنائية بطريقة مبسطة تكفل توضيح مبادئ القوانين والعقوبات المقررة على ارتكاب الجرائم.
- ✓توعية الأفراد بخطر الجريمة وتعميق كراهيتهم لها وإعلامهم بوسائل ارتكابها والحيل التي يلجأ إليها الجناة في ارتكابهم للجرائم حتى لا يقعوا في براثن المجرمين.
- ✓التشجيع على إنشاء الجمعيات والمؤسسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة والتعاون مع أجهزة الأمن في مكافحتها.
- ✓تبصير أفراد المجتمع للوقاية من الجرائم التي قد تقع على طريق الإهمال مثل الحرائق والقتل الخطأ والإصابة الخطأ.

✓توجيه أفراد المجتمع لاحترام القوانين واللوائح والانضباط الاجتماعي والالتزام بالقيم الأخلاقية والمبادئ والتقاليد.

ب- **الغايات الإعلامية الضبطية:** وتكون عند بداية وقوع الجريمة وذلك من خلال:

- ✓ نشر الحقائق والمعلومات عن مرتكبي الجريمة وما يدلي به الشهود وما يتوافر من دلائل تشير إلى مرتكب الجريمة حتى تشحذ الجمهور لتقديم كل عون للتعرف على الفاعل وإلقاء القبض عليه.
- ✓نشر العقوبات الصادرة في حق المجرمين والقبض على كافة مرتكبي الجرائم ليكون رادعا لمن تسول له نفسه ارتكاب الجرائم وليعطي انطباعا بأنه لن يفلت أحد من العقاب وتشعر أفراد المجتمع بقوة أجهزة الأمن وقدرتها على حمايتهم.

ت- **الغايات الإعلامية الاجتماعية:** تسعى وسائل الإعلام من خلال رسالتها الإعلامية إلى:

- ✓ حماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي وتحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية وكشف حقيقة التيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة.
- ✓ مواجهة الظواهر الاجتماعية التي تعيق تقدم المجتمع وازدهاره مثل مشكلة البطالة والتسول و التشرد... ومواجهة الجرائم التي تهدد المجتمع مثل أعمال الفسق والبغاء والمخدرات ...الخ.
- ✓ ترسيخ الوازع الديني الذي يعتبر من أقوى خطوط الدفاع ضد الجريمة والحض على قيم الفضيلة والتأكيد على قيم التعاون والتآخي والتراحم.
- ✓ غرس قيم المواطنة وإشعار أفراد المجتمع بمسؤوليتهم في مكافحة الجرائم والانحراف وعدم التستر على المجرمين، وتشجيعهم على الإبلاغ عن الأشخاص المشتبه فيهم والتعاون مع جهاز الشرطة.[11]

إن مقاربة الإعلام الأمني تضطلع بمهمة وقائية مرتكزة على إستراتيجية اليقظة والمعالجة الإستباقية والإعلام التنافسي لمحاربة الجذور الفكرية والبؤر الخفية للجريمة.

2-3-إستراتيجية الإعلام الأمني: إن حالة الاستقرار تتطلب نوعا من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن، ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته.

ومن هنا كان لا بد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام، لخلق حالة التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال. وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها، والإقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة وهذه الفنون تتدرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع.[12]

ولتحقيق الإستراتيجية الإعلامية الأمنية لابد من إقناع المواطنين بجدوى السلوك الأمني وقدرته على تأمين الحماية اللازمة لهم وإرساء دعائم وأسباب الثقة المطلقة بين المواطنين ورجال الأمن، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوعية الأمنية والإقناع بالسلوك الأمني.

1- **التوعية الأمنية:** وتستهدف إثارة الوعي لدى الجماهير بأي مشكلة أو قضية لخلق الإحساس بهذه المشكلة أو القضية ووضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي بهذه المشكلة رغم إحاطتها به إحاطة السوار بالمعصم.

2- **الإقناع بالسلوك الأمني:** ويتطلب ذلك إتباع إستراتيجيتين أساسيتين هما:

أ- **إستراتيجية التغيير:** وتتمثل في تغيير السلوك السلبي إلى سلوك إيجابي يتبنى المواقف الأمنية التي تحقق الأمن والاستقرار للفرد والجماعة.

ب- **إستراتيجية المشاركة:** وتتمثل في الحث على التعاون مع الأجهزة الأمنية من ناحية الأفراد الآخرين إذا تطلب الأمر ذلك في مواجهة المتطلبات الأمنية ومساعدة الشرطة في التصدي للجريمة وكشف مرتكبيها.

وتأخذ هاتان الإستراتيجيتان بالمداخل الاقناعية المباشرة وغير المباشرة، العاطفية والمنطقية، القائمة على الترغيب أو التخويف بمستوياته الثلاثة: البسيط والمعتدل والشديد طبقا لمتطلبات الموقف، وذلك من خلال البرامج الحوارية أو الدرامية لتحقيق التأثير المنشود من الاتصال الإقناعي.[13]

وفي ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية الحديثة تغير مفهوم الأمن وأخذ أبعادا جديدة تستند على المعطى المعرفي والتكنولوجي، وبرزت إزاء ذلك أنماط جديدة من الجرائم لا تقل خطورة عن الجرائم التقليدية. وتعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة سلاحا ذو حدين، فيمكن استغلالها في ابتزاز الضحايا أو تجنيدهم أو شحن أفكارهم وإقناعهم برؤى وأفكار خطيرة، أو التأثير فيهم من أطراف مجهولة، كما يمكننا استثمارها في الدعاية الإيجابية وتحقيق الأمن الفكري والديني والثقافي والمحافظة على هوية واستقرار المجتمع وصيانة وتدعيم منظومة القيم والأخلاق، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من توفر الوعي الكامل بطبيعة التكنولوجيات الحديثة ومخاطرها ومحاذيرها وأساليبها وأهميتها وتحدياتها.

3- تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة: الأدوار الجديدة والتحديات الأمنية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عبارة عن: "مجموعة من الأجهزة والخدمات التي تقوم بالتقاط البيانات والمعلومات وإرسالها وعرضها بشكل إلكتروني. وهي تشمل الحواسيب الشخصية (PC) والأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات عريضة النطاق وأجهزة ومراكز البيانات".[14]

يجمع الكثير من الباحثين أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد ظهور **ثورة الاتصال الخامسة**[15] والذي شهد ابتكارات فاقت كل الابتكارات السابقة، وذلك بموجب الاندماج التاريخي بين ظاهرتي تفجير المعلومات والمعرفة وثورة الاتصال، والذي نتج عنها التكنولوجيات الاتصالية الحديثة والتي تتمثل

أساسا في الأجهزة الحاسبة وملحقاتها والبرمجيات المتطورة، والتي أدت إلى تحكم أكثر في المعلومات من حيث التجميع والمعالجة والتخزين. وبالفعل فقد أفرزت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ثورة حقيقية في نقل المعلومات وتخزينها، كما مكنت من بروز وظهور خدمات جديدة لنقل المعلومات وتداولها زادت من فعالية هذه التكنولوجيا، وانتشر بين المثقفين الكتاب الإلكتروني محل التقليدي أما في مجالي التجارة والاقتصاد فقد برزت مصطلحات تخصهم نذكر منها التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.[16] **ومن التكنولوجيات الحديثة للاتصال التّطبيقات الحديث** التي انتشرت بشكل واسع سواء على الهاتف المنقول أو الحاسب الآلي، إذ إنّها في تزايد وإقبال كبير بسبب تطوّر التّقنية وازدياد أساليب التّواصل، ويُلاحظ أنّ تخصُّصات البرمجة أصبحت مَرغوبة وبكثرة بسبب تزايد الأفكار والحاجة لتطبيقها بصورة رقميّة برمجيّة (كالفايسبوك، الواتساب، الإيميل، الأنستغرام، الفايبر، تويتر....الخ).

لقد أفرزت التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والمعلومات عدة تحديات تتسم بالخطورة والجدية والسرعة والشمولية، وأهمها:

- **التحديات التقنية**: فهناك تحدي تقني يتمثل في استخدام التقنيات الحديثة في تهديد الأمن واستغلال التقنيات المتاحة في تنظيم المجموعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية ...الخ.
- تحدي التخلف وضغوطات النمو التي تقع على كاهل المجتمع، فالفقر والأمية والجريمة والمشكلات الاجتماعية المتنوعة والفساد الإداري والسياسي تحد من فرص التطور والتنمية البشرية.
- **التحدي البشري ونقص الكفايات**: إن نقص الكفايات على مستوى القيادة والتقنية بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول جعل أمر التعامل مع هذا العصر في ظل مشكلات متعددة داخلية تحديا كبيرا.
- **التحدي الثقافي**: إن المهددات الأمنية في عصر العولمة تتطلب تحصينا أمنيا ومشاركة اجتماعية وتكوين ثقافة نابذة للعنف والجريمة.

- ❖ التهديد باستغلال المعلومات الحساسة والملكية الفكرية والمعلومات السرية: إن سرقة المعلومات أو الاحتيال أو الجرائم الفضائية لها آثار سلبية على المستوى الفردي، وعلى المستوى المؤسسي (سرقة بطاقات الائتمان) وعلى المستوى الوطني(المعلومات السرية).
- ❖ التهديدات بانتقاء المعلومات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.
- ❖ التهديد بتدمير المعلومات أو تدمير مكونات البناء المعلوماتي التحتي الحساس ولهذا نتائج سلبية كبيرة على الاقتصاد والأمن الوطني (الفيروسات).
- ❖ **التهديد عن بعد**: لا تتطلب التهديدات الأمنية الوجود الفيزيقي للجناة وإنما يمكن التخطيط والتنظيم والتنفيذ عن بعد، وهذه التهديدات عابرة للحدود الوطنية.
- ❖ تمتاز التهديدات الأمنية بسهولة خفاء الفاعلين وسهولة التنفيذ وانخفاض التكاليف.
- ❖ تهديد بنية المعلوماتية الحساسة التي تشمل الاتصالات، والبنوك والمال والطاقة الكهربائية، وتوزيع الوقود والغاز، والتخزين ومصادر المياه والمواصلات وخدمات الطوارئ والخدمات الحكومية.[17]

إن التطور التقني والرقمي الحديث أنتج تطبيقات ومظاهر جديدة في مختلف مناحي الحياة، كما كانت له تبعات على المستوى الأمني حيث برزت أشكال لجرائم حديثة مرتبطة بسوء استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال ووسائط المعلومات من بينها: جرائم التجارة الإلكترونية، الاتجار بالنساء والأطفال، الفساد الإداري، سرقة الخدمات المعلوماتية، القرصنة المعلوماتية، الاعتداء على خصوصيات الأشخاص، جرائم الإرهاب الإلكتروني، تخريب الأنظمة المعلوماتية والحاسوبية (الفيروسات)...الخ، إضافة إلى تنامي ظاهرة الغزو السايبيري وما أفرزته من مظاهر التثاقف والإنكشافية الإعلامية التي جعلت الفضاء الداخلي منفتحا على جميع المؤثرات الخارجية مع عدم القدرة على التحكم في سعة وحجم التدفقات المعرفية وقوتها التأثيرية على العقول والسلوك

بسبب الترابط الشبكي المعقد بين الأشخاص، ولهذا أصبحت الأحداث الواقعة في أقاصي الأرض تلقي بظلالها وآثارها على الجانب الآخر، وظهرت التنظيمات والترابطات الشبكية العابرة للحدود، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا على المؤسسات الأمنية والأمن المجتمعي.

4- **تحديات العولمة والإنكشافية الإعلامية على الأمن المجتمعي:** لقد جرى العرف في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات.[18]

كما تعرف العولمة بأنها "**مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها و أبعادها لتشمل بدرجات متفاوتة وأشكال متعددة دول العالم حيث لا توجد دولة في العالم في الوقت الراهن تستطيع أن تعزل نفسها عن مجريات وتيارات العولمة.**"[19] ومع اختلاف تعريفات العولمة إلا أنها تأخذ عدة ظواهر أهمها:

- التقدم الهائل في وسائل الاتصال، لا سيما ظهور الإنترنت والقنوات الفضائية.
- هيمنة الغرب لا سيما أمريكا وسقوط المعسكر الشرقي، وتأخذ هذه الهيمنة أبعاداً عسكرية واقتصادية وثقافية وسياسية.
- بروز المؤتمرات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

ويرى د. سعد البازعي أن: "العولمة هي الاستعمار بثوب جديد، ثوب تشكله المصالح الاقتصادية ويحمل قيماً تدعم انتشار تلك المصالح وترسخها، إنها الاستعمار بلا هيمنة سياسية مباشرة أو مخالب عسكرية واضحة."[20]

وفي ظل تداعيات العولمة على المنظومة العالمية أصبحت المجتمعات في حالة من الاندماج اللامتكافئ بين الدول النامية والمتطورة، وجعلت الشعوب أكثر انفتاحا على بعضها ومكنّت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة الموصولة بالأنترنت من نقل الأحداث والحالات المختلفة عبر ربوع الكرة الأرضية، مما

جعلنا أمام ما يمكن أن نطلق عليه بالإنكشافية الإعلامية وهي إحدى إفرازات **العولمة الإعلامية** والتي تعبر بدورها " عن توسع التدفقات الدولية في مجالات الإعلام والمعلومات ونقل الأفكار والقيم والعادات الاجتماعية المختلفة من خلال وسائط الاتصال الحديثة والمتطورة والتي برزت بشكل واسع وانتشرت وسعت للترويج لمظاهر العولمة الجديدة حتى اجتاحت العالم كله ومنها قنوات البث الفضائي المباشر والأنترنت التي يصفها بعض المفكرين " بآلة العولمة"، وهذه الوسائل آنفة الذكر مجتمعة سهلت التواصل والالتقاء بين الحضارات المختلفة، وأصبح لها تأثير ممتد في العالم دون عوائق أو حدود، وهذا هو الذي دفع بالعالم نحو عولمة الإعلام وتجسد ذلك من خلال التطور الفني والتقني في مجالات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية، الذي جعل العالم بمثابة قرية كونية تتلقى التأثيرات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية بشكل آلي.ومع ظهور العولمة الإعلامية برز ما يعرف **بالإعلام المعولم وهو الذي يهدف إلى الانتشار المتسارع والمستمر للمعلومات وقدرتها على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات**، ولا بد من الإقرار هنا بأن بقاء الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية سيبقي الهيمنة الإعلامية للدول الصناعية في مجالات الإعلام والمعلومات وسوف تتضرر بذلك الدول النامية حيث تصبح غير قادرة على حفظ استقلالها السياسي وأمنها الثقافي بسبب التفوق التكنولوجي للغرب، بل ستصبح معرضة للإختراقات المستمرة والخطيرة لمعتقدات وأفكار وقيم تتعارض مع أنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية.[21]

لقد أدت العولمة بأذرعها التواصلية والإعلامية إلى تعرية المجتمعات والعمل على دمجها وانكشافها، وهو ما شكل تحديا بالغ الخطورة فيما أضحى يصطلح عليه ب: **بالإنكشافية الإعلامية: فالانكشافية هي مفهوم شامل يعبر عن هذه الحالة التي أصبحنا عليها الآن والقائمة على انفتاح ما يوجد داخل الأنظمة السياسية والدول على العالم و نقل تطوراته و أحداثه من خلال وسائل الإعلام ضمن منطق الحرية والديمقراطية والأطروحات المعيارية ما بعد الحداثية على فرضية المنطق التفاعلي بين البيئات الداخلية الخاصة بالدول** (تاريخيا حضاريا، ثقافيا، دينيا... بل وحتى نفسيا) والتوجهات المنمذجة للعولمة[22] ، والانكشافية لها ارتباط أساسي بالإعلام

فهو ينقل صورا حول المستوى المعيشي والحياتي والمراحل المتقدمة ديمقراطيا في الأنظمة المتقدمة نحو الدول النامية مما يجعل المواطن مثلا في أدغال إفريقيا يدرك ما يحدث من حوله نتيجة هذه التحولات ويقارنها بواقعه المعيش، وهذا ما يدفع إلى بروز ظواهر كالهجرة السرية التي يسعى من خلالها إلى البحث عن فرص جديدة لحياته أو القيام بحركيات سياسية داخلية من أجل التغيير الداخلي.

إن بقاء الدول في حال انكشافٍ وانفتاحٍ لا متكافئ على الروافد والمؤثرات الخارجية، يجعلها في موقع المستقبل لا المرسل، والمدافع لا المهاجم، وقد تقع ضحية المؤامرات الخارجية التي تستعمل التقنية المتطورة ضمن حروبها الناعمة لاختراق هذه المجتمعات واستباحتها. وفي هذا السياق يطرح بعض الباحثين فكرة الشرطة المجتمعية كنموذج تفاعلي بين العمل الشرطي وفعاليات المجتمع.

5- استراتيجية الشرطة المجتمعية كمقاربة تشاركية لتحقيق الأمن المجتمعي:

في سياق العصر الرقمي وما أحدثه من انقلاب قيمي ومجتمعي، نتج منه تغيرات جذرية في النظام السوسيولوجي والنفسي والثقافي للمجتمعات الحديثة، ظهر أنموذج الشرطة المجتمعية كمقاربة أمنية اتصالية تسعى لإشراك أفراد المجتمع وتوعيتهم بضرورة الاضطلاع بمسؤولياتهم الأمنية وتحقيق التعاون المشترك لحل المشكلات وتحسين ظروف الحياة.

5-1-تعريف الشرطة المجتمعية: تعرف **الشرطة المجتمعية** على أنها:" فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة وجديرة بين أعضاء المجتمع والشرطة، وتقوم هذه الفلسفة على حقيقة وهي: واجب كل من الشرطة والمجتمع العمل معا للتعرف على المشكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها على ضوء أولويات يتفقان عليها. "وتأتي في مقدمة تلك المشكلات: الجريمة، المخدرات، الخوف العام، الخلل في منظومة المجتمع، والغاية التي ترمي إليها هذه المشاركة هي تحسين ظروف الحياة البيئية والاجتماعية.

وفي تعريف آخر هي: "فلسفة جديدة للشرطة تقوم على فكرة أن يعمل رجل الشرطة والمواطنون معا بطرق مبتكرة لحل المشكلات المجتمعية المعاصرة المرتبطة بالجريمة والخوف منها، والفوضى الاجتماعية، ومظاهر الانحلال في

الأحياء السكنية." أو هي:" فلسفة للإدارة الأمنية تقوم على الشراكة التامة بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بهدف الوقاية من الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع في مواجهة كل ما يكدر صفو الأمن العام."[23]

ومفهوم الشرطة المجتمعية يستلهم في كثير من دول العالم فكرة The Neighbourhood Watch في بريطانيا، أو Watch Community في الولايات المتحدة، التي تهدف إلى سلامة المجتمع ومساعدة الناس على حماية أنفسهم وممتلكاتهم، والحد من الخوف من الجريمة عن طريق تحسين أمن الوطن وزيادة اليقظة، حيث تقوم الفكرة الأساسية على **تأكيد أن مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد لا تتحملها الشرطة لوحدها بل لابد أن تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية والأهلية إضافة إلى المواطنين**. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتكار أساليب جديدة للعمل الشرطي تتفق مع المفهوم الشامل للأمن، فجاءت فكرة الشرطة المجتمعية التي تهدف إلى توفير التعاون بين أفراد الشرطة والمواطنين لتدعيم الدور الاجتماعي في جهاز الشرطة وتفعيل الدور الوقائي من الجريمة.[24]

إن مفهوم الشرطة المجتمعية يحاول البحث في الآليات والوسائل الفعالة لإشراك أفراد المجتمع ضمن العمليات الأمنية بصفة تضامنية وإرادية، فأسلوب الحياة العصرية جعل من الصعب التحكم في تصرفات المجرمين أو التنبؤ بها، وخاصة مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي واستغلالها سلبيا نحو الترويج للفتن وتمزيق آصرة المجتمع، لذا فإن تطوير العمل الشرطي وتكييفه مع التكنولوجيات الحديثة بات أكثر من حتمية، كما لابد من التنبيه على أن من أهم أسس الشرطة المجتمعية هو أخلقة وأنسنة العمل الأمني، وتصحيح صوره رجل الأمن في المخيال الجمعي للمواطنين لبناء جسور الثقة والتعاون بين المجتمع ورجال الأمن وحتى يكونوا سندا وظهيرا يحمي مؤسسات الدولة ومواطنيها.

2-5-مقومات ومتطلبات الشرطة المجتمعية:

أ- مقومات الشرطة المجتمعية:

1- تقوم الشرطة المجتمعية على مشاركة جميع الأفراد ويقاس أداء الشرطة المجتمعية بحجم مشاركة الجمهور ومدى النجاح في خفض معدلات التخوف من الجريمة وعدد ضحاياها.

2- المشاركة المجتمعية هي أساس العلاقة القوية والفاعلة بين الشرطة والجمهور وذلك بتطويع مفهوم الشرطة المجتمعية ليكون ملائما مع ظروف واحتياجات المجتمع واستخدامه كإطار لبناء علاقة مؤثرة بين الشرطة والجمهور.

3- هي أسلوب عصري جديد يسهم في تقوية الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية.

4- تقوم فلسفة الشرطة المجتمعية على تعامل رجال الشرطة مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي بمشاركة المواطنين وذلك لمواجهة مشكلاته ومكافحة الجريمة والوقاية منها من خلال التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية والشخصيات ذات المراكز المؤثرة في المجتمع المحلي من خلال التواصل الدائم.[25].

إن اندماج الشرطة في الأعمال الخيرية وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع على غرار تجربة الجزائر في هذا السياق كإفطار الصائمين في رمضان عند نقاط العبور في الطرقات، والقيام بزيارات ميدانية للمستشفيات ودور العجزة والأيتام، والقيام بندوات تحسيسية داخل المؤسسات التربوية والجامعية ومراكز إعادة التربية وغيرها من النشاطات التي تصب في عملية زرع الثقة والتواصل مع كافة شرائح المجتمع وإظهار البعد الإنساني والاجتماعي للوظيفة الأمنية، كل هذه النشاطات هي من صميم عمل الشرطة المجتمعية فلم يعد دورها قاصرا على الجانب الردعي أو العقابي لأن هذه الطرق أضحت قليلة الجدوى والفعالية مع المجتمعات الرقمية والمعرفية، وإنما لا بد من تطوير العمل الشرطي حتى يصبح أكثر فعالية وتنافسية ووعيا، فكسب ثقة الأفراد وتعاونهم وإخلاصهم هو رأسمال استراتيجي لتحقيق الأمن المجتمعي واستدامته.

ب- متطلبات الشرطة المجتمعية:

1- معرفة المشاكل وتحديدها لكل مكان ولكل فئة من فئات المجتمع.

2- تحديد احتياجات الشرائح الاجتماعية للمجتمع.

3- إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها الشرائح المجتمعية.

4- تقديم خدمات شرطية شاملة وشخصية، حيث إن تغيير أسلوب تقديم الخدمات من أهم جوانب التحول إلى شرطة مجتمعية، ويتفق العديد من الباحثين على أن أفضل وسيلة لتقديم مثل هذه الخدمة هي نزول أفراد الشرطة إلى الشارع.

5- تخصيص ضابط شرطة للعمل في المنطقة المحددة لتوطيد العلاقة وبناء الثقة بينه وبين السكان.

6- اللامركزية في العمل واللامركزية في اتخاذ القرار وتقديم خدمات شخصية.

7- حل المشاكل من خلال الشراكة بين رجال الشرطة والمجتمع، على اعتبار أن الشرطة ليس لديها الموارد لا السبل الكافية لمنع الجريمة في المجتمع بمفردها.

8- إيجاد آلية لتحسين الإحساس بالأمن الاجتماعي والحد من الخوف من الجريمة، حينما يصبح ضباط الشرطة جزءا من الأحياء السكنية ويتعاملون مع الخلل الموجود بحس مدني.

ومع ذلك فإننا نتفق على أربعة عناصر أساسية لقيام نموذج الشرطة المجتمعية وهي:

- ✯ علاقة ثقة بين الشرطة والمواطن.
- ✯ شراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- ✯ منهاج تعاون لحل المشكلات.
- ✯ تعزيز الإجراءات الوقائية.[26]

3-5- أهداف الشرطة المجتمعية:

1- ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة.
2- تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يسهموا في تنسيق الإجراءات الأمنية سواء الوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها.
3- متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الانسان.
4- نشر الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة واستقرار ونمو المجتمع.
5- تحسين نوعية الحياة بالمجتمع وهو من أهم الأهداف التي يسعى نظام الشرطة المجتمعية إلى تحقيقها.
6- إيجاد حل للمشكلات الأمنية بعقلية متفتحة ومدركة للظروف المحيطة بدلا من المعالجات الأمنية والقضائية التي لا ينبغي الركون إليها إلا عندما تعجز المبادرات و المعالجات المجتمعية.
7- كسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة.
8- تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى تلمس وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم أو تلك التي تعرض المجتمع لمخاطر التفرق و الانقسام.
9- تطوير العمل الشرطي التقليدي فيما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور والاهتمام بانتقال الشرطة ميدانيا إلى المجتمع والاتصال المباشر بأفراده بما يحقق حيوية في جمع المعلومات الأمنية والوصول إلى نتائج إيجابية في كشف الجريمة.
10- القيام باستطلاعات للرأي العام من حين لآخر لقياس مستوى الأداء الأمني وردود الفعل وقياس رضا الجمهور عن الشرطة والموقف الأمني بالتنسيق مع مركز بحوث الشرطة.[27]

6- **التدابير الوقائية لتحقيق الأمن المجتمعي والإعلامي:** يجمع العديد من الباحثين والمفكرين أن التحديات الجديدة التي فرضتها تقنيات الاتصال الذكية في ظل بيئة العولمة تفرض على الدول أن تتخذ الاستراتيجيات الضرورة والملائمة لتجسيد متطلبات الإعلام الأمني تحقيقا للغاية الكبرى وهي الأمن المجتمعي العام والشامل.

وفي هذا السياق لابد من التنويه بدور الإعلام كسند وركيزة أساسية في العملية الأمنية، حيث تُعزى العديد من مظاهر الجريمة وأسبابها إلى المواد الإعلامية المنكشفة والميسرة لكافة فئات المجتمع لاسيما المراهقين منهم عن طريق الأنترنت أو القنوات الإعلامية ذات الخط الافتتاحي والتوجه الإعلامي غير المتحفظ، ومن هذه المواد الإعلامية: أفلام الأكشن والدراما والمواقع الإرهابية والإباحية..الخ، والتي تعمل على التوجيه اللاإرادي لوعي وسلوك المشاهدين نحو مَنْزع الجريمة من خلال التعود على صور القتل والدم والمخدرات والعلاقات الجنسية حتى تهون حرمتها في النفوس، ويستسهل الشباب ارتكابها، وعليه طرح العديد من العلماء مقاربة العلاج بالداء نفسه، أي تحويل الداء إلى دواء فإذا اعتبرنا الإعلام هو الداء في بعض جوانبه فلابد أن نجعل منه دواء من خلال تبني مفهوم **الأمن الإعلامي التنافسي** كأحد أهم أبعاد الأمن المجتمعي في عصر العولمة والغزو الثقافي، وفي هذا السياق يعرف الأمن الإعلامي بـ:"أن تكون لنا إستراتيجية إعلامية مبنية على رؤية نابعة من عمق ثقافتنا ومنظومتنا القيمية بعيداً عن الاستنساخ أو التقليد"[28]

وفي هذا السياق نقدم تعريفا إجرائيا للأمن الإعلامي باعتباره:"إستراتيجية شاملة وواعية تتخذها الدولة لتأمين المقومات الوطنية والقيم الدينية والأخلاقية واللغوية والعوائد الأصيلة للمجتمع، من كل التيارات المعادية والساعية لتفكيك الكيان المجتمعي والتشكيك في الحقائق والمبادئ العامة ،وذلك بوضع قواعد ومبادئ واضحة لميثاق أخلاقيات الإعلام الوطني وبيان موضوعه وغايته وطبيعته ومجاله ورسالته والالتزام بالدفاع عنها باستخدام التكنولوجيا الحديثة لنظم المعلومات والاتصال."

ولتحقيق الأمن الإعلامي فلابد من اتخاذ مجموعة من التدابير الإستباقية والاستشافية التي تشكل متكاملة: **إستراتيجية إعلامية أمنية**، وفي هذا الصدد يقترح الباحثان التوصيات التالية:

1- ضرورة التركيز على التكوين المتخصص في الإعلام الأمني وترقية مهارات رجال الأمن في مجال التكنولوجيات الحديثة وبشكل مستمر.
2- تجذير قيم المواطنة والوعي المدني في سلوك المواطنين والتخلي تدريجيا عن فكرة الإتكالية المطلقة على الدولة في المسؤوليات المجتمعية الكبرى التي يعتبر المواطن أهم وحدة مجتمعية فيها.
3- وضع إطار تعريفي شامل للجرائم الحديثة والمتعلقة بمخاطر الانترنت وتوعية الآباء بمدى خطورتها وعواقبها وطبيعتها وآثارها النفسية والاجتماعية والأخلاقية والأمنية.
4- تنقيح وتهذيب المحتوى الإعلامي المقدم سواء على التلفزيون أو شبكات التواصل والانترنت كحجب المواقع الإباحية والجهادية مثلا، والأفلام التي تروج لصور وحشية.
5- الاهتمام بالوعي الرقمي والتكنولوجي داخل المؤسسات التربوية خاصة في الأطوار الثلاث الأولى، وتكوين الأساتذة في مجال علم النفس التربوي وعلم نفس المراهق ومجال الإعلام الآلي لبيان آثار التكنولوجيات الرقمية الحديثة وسبل استثمارها في الميدان المعرفي والعلمي وكشف مخاطرها مع الاستماع لانشغالات الطلبة وتوجيههم نحو الرأي الصائب.
6- ضرورة الانتقال من الإستراتيجية الدفاعية والحمائية إلى الإستراتيجية الوقائية والتنافسية والاستباقية، ومن الأمن الاجتماعي التقليدي وإلى الأمن الفكري والمعلوماتي والأمن السايبيري.
7- التسويق الإعلامي التنافسي للقيم الوطنية وتشجيع الجمعيات الشبابية التي تعنى بقضايا الشباب وتطلعاتهم وإنشاء خلايا الاستماع والتوجيه والنصح للشباب بما فيهم المنحرف، وذلك للانتقال من دور المتلقي والمتأثر إلى دور المرسل والمؤثر.

8- إن أكبر تحد أمني في العصر الرقمي الحديث الذي يشهد ثورة معلوماتية متزايدة ومتسارعة هو تحقيق شروط ومقومات الأمن الفكري والديني والثقافي، فالفكرة تقاوم بالفكرة.وليس بالرصاصة، فامتلاك المقدرة التكنولوجية وكفاءة الإقناع ومعرفة المداخل الحديثة للتأثير في توجهات الشباب وتعديلها يساهم في تحقيق الأمن المجتمعي وتكريس مفهوم الشرطة المجتمعية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نود التأكيد على ضرورة العمل الجاد على تحديث وتطوير أساليب العمل الإعلامي والأمني ومواكبة العصرنة والحداثة وفق المنظومة القيمية والوطنية، وذلك من خلال البدء بتغيير الذهنيات ومواجهة التحديات الحديثة بعقلية أكثر انفتاحا على مختلف شرائح المجتمع والسعي إلى تطبيق سياسة الاحتواء والاندماج وسط المحيط الاجتماعي وفق أطر تنظيمية وعلمية، وعدم التركيز على آليات العقاب أو التخويف والزجر، لأن جيل العصر الرقمي المنفتح على ما وراء الحدود السياسية والجغرافية للدول، لا يتقبل كثيرا أسلوب الإنصياع والتهديد والزجر بقدر ما يتفاعل كثيرا مع أساليب التواصل الجيدة والفعالة، وهذا هو المدخل الحديث لتحقيق الإعلام الأمني والاستثمار في تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما يحقق التشاركية والثقة بين المواطن ومؤسسات دولته لاسيما الأمنية منها.

وفي جانب آخر لابد من تكريس ثقافة المواطنة بكافة أبعادها الحضارية وتوعية المواطن بأنه شريك في تحقيق الأمن والتنمية لأنه المستفيد الأول من توفر الأمن والمتضرر الأول من غيابه وعليه لابد من تنمية الحس المدني والأمني وإيجاد الصيغ التوافقية بين أجهزة الأمن والمواطنين لكسب ثقتهم وتعاونهم وإخلاصهم بصفة طوعية.

الهوامش:

1- عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة." **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 5 (جامعة ورقلة، جوان 2011)، ص 105-106.

2- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة المصرية،2005)، ص13

3- جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف." **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16(جامعة ورقلة، 2017)، ص 14.

4- المرجع نفسه، ص 10.

5- صندوق الإنمائي للأمم المتحدة " الأمن الإنساني"

www.undp.org/arabic indix human security hm / بتاريخ 2009/03/04

6- نضال عبود " مفهوم الأمن الإنساني " حوار المتمدن ، العدد 1576 www.ahewar.org بتاريخ 2009/03/04.

7- محمد مسعد العربي،" تصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن." مقال مأخوذ من موقع:

https://www.pressreader.com/uae/trending-events-future-concepts/20150315/281496454951654 بتاريخ: 2017/4/15 على الساعة: 17:02

8- سيد عبد الرؤوف ، التوعية الأمنية مالها وما عليها. كتاب مؤتمر " الإعلام الأمني: المشكلات والحلول"،(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2002)، ص 36.

9- بركة بن شامل حوشان، الإعلام الأمني العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص 11.

10- حمزة أحمد بيت المال، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي. كتاب مؤتمر " الإعلام الأمني: المشكلات والحلول"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2002، ص 26.

اللواء إبراهيم ناجي، دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها. كتاب مؤتمر" الإعلام الأمني: المشكلات والحلول"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2002، ص 126-127(بتصرف).

-11 على عجوة، الإعلام الأمني: المفهوم والتعريف.كتاب مؤتمر"الإعلام الأمني: المشكلات والحلول"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث،2002، ص16

-12 المرجع نفسه، ص 16-19.

-13 تقرير الإتحاد الدولي للإتصالات المعنون بـ:"استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مسألة تغير المناخ"(بلجيكا،أمانة المبادرة العالمية للإستدامة الإلكترونية، فبراير2011)،ص2

- الأولى كانت عند بداية التواصل والكلام بين بني الإنسان، والثانية عند ظهور الكتابة المسمارية لدى السومريين في 3600 قبل الميلاد، والثالثة عند اكتشاف آلة الطباعة منتصف القرن 15م، أما الرابعة فعند اكتشاف التلفزيون والراديو ...في القرن 19م.

- حورية بولعويدات،" استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية." (مذكرة ماجستير)، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية، والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2007، ص 82. (بتصرف)

-ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني في عصر العولمة.(الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011)، ص 69.

-14 علي محمد مقبول الأهدل، **العولمة**. مقال مأخوذ من موقع الألوكة على الرابط:

بتاريخ: 8- 01-2017 على الساعة: 23:08http://www.alukah.net/culture/0/759

-15 جون بيليس ، ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للدراسات ، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص 214.

-16 خالد بن عبد الله بن عبد العزيز القاسم، **العولمة وأثرها على الهوية**، نقلا عن: شبكة الألوكة الثقافية.http://www.alukah.net/culture/0/18839/ تاريخ التصفح: 2016/01/16. التوقيت: 13:03.

-17 زوبير زرزايحي العولمة الإعلامية والهوية الثقافية في الجزائر، سلسلة أعمال الملتقيات: العولمة والهوية الثقافية، (جامعة منتوري قسنطينة: مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة،2010)، ص ص 253-254.

18- امحند برقوق، الكوننة و الهندسة المعرفية .(محاضرة ألقيت في جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية) ، 2008 .

19- محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي. (الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2012)، ص 339- 341.

20- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية. (الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010)، ص 64.

21- المرجع نفسه، ص 343.

22- المرجع نفسه، ص 344-346 .

23- المرجع نفسه، ص 342- 344.

24- خالد الخاجة، **الإعلام الأمني والأمن الإعلامي**. مأخوذ من موقع البيان :

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-11-1.2058975

بتاريخ: 8- 01-2017 على الساعة: 23:42.